بين القرار والمرحلة: قراءة تربوية في إقرار الفصلين الدراسيين وعدد الأيام في التعليم السعودي

مقال تحليلي يعالج أبعاد القرار الوزاري بتحويل نظام التعليم العام في السعودية من ثلاثة فصول إلى فصلين، ضمن الإطار الزمني السابق، مع الحفاظ على الحد الأدنى لـ180 يومًا دراسيًّا.

August 2025 5 الكاتب: **د. محمد العامري** المشاهدات: 6,920



عنوان المقال:

تحوّل وطني نحو تعليم أكثر اتزانًا: قراءة تحليلية في قرار العودة إلى فصلين دراسيين

توصيف المقال:

مقال وطني تحليلي موسّع، يسلّط الضوء على أبعاد القرار السعودي بالعودة إلى نظام الفصلين الدراسيين، ويربطه بمعايير الجودة الدولية، ورؤية 2030، ويحلّل آثاره التربوية على الطالب، الأسرة، المجتمع، المعلم، والإدارة، ضمن مقاربة علمية شاملة.

الفهرس للمقال:

1. **الرؤية أولاً: كيف غيّرت رؤية المملكة 2030 وجه التعليم؟**

2 72 عامًا من التطوير: سيرة وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية
3 ما هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)؟ ولماذا تعتمد 180 يومًا دراسيًّا؟
4 كم يدرس الطالب في الدول المتقدمة؟ جدول عالمي لمقارنة عدد أيام الدراسة
5 تحولات التقويم الدراسي في السعودية: من نظام واحد إلى ثلاثة ثم العودة إلى فصلين
6 كم يومًا يدرس الطالب العربي؟ جدول مقارن للدول العربية
7 ما الفوائد التربوية والتعليمية من قرار العودة إلى الفصلين على الطالب؟
8 ما أثر القرار على الأسرة السعودية؟ التوازن الزمني والصحي والنفسي
9 أثر القرار على المجتمع: من المواسم التعليمية إلى الأنشطة المجتمعية
العودة إلى الفصلين من زاوية المعلم: الراحة المهنية والتحفيز والإعداد
11 القرار من زاوية الإدارة المدرسية: إعادة تنظيم الموارد والأنشطة
12 أبعاد القرار في الاقتصاد الوطني: الكفاءة التشغيلية والاستثمار في الوقت
13 أهمية إشراك المعلمين والأسرة في القرار التربوي: نحو شراكة مسؤولة
14 تحية وفاء: تثمين دعم خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين ومجلس الوزراء
15 الثناء على وزارة التعليم: قيادة علمية لتطوير مستدام
16 شكرًا أيها المعلمون: أنتم قلب المدرسة النابض وروح التغيير
17 شكرًا أيها الآباء والأمهات: شراكتكم تصنع فارقًا في مستقبل الوطن

الهدف من المقال:

تحليل القرار الوزاري بتحويل التقويم الدراسي في مدارس التعليم العام بالمملكة إلى نظام الفصلين الدراسيين، وبيان علاقته بمعايير الجودة التعليمية الدولية، وتأثيره في تعزيز كفاءة العملية التعليمية، والارتقاء بتجربة الطالب السعودي، ضمن رؤية وطنية شاملة.

المقدمة:

حين تُقرّر دولة بحجم المملكة العربية السعودية قرارًا تعليميًّا، فاعلم أن خلفه مشروعًا حضاريًّا.
فالتعليم في المملكة لم يكن يومًا مجرد قطاع خدمي، بل هو البوابة الكبرى لبناء الإنسان، وتحقيق المكانة، وصناعة المستقبل.
ومن يُمعن النظر في **رؤية المملكة 2030**، يُدرك أنها لم تجعل التعليم في قلب التحوّل الوطني عبثًا، بل لأنه الأساس الذي يُبنى عليه كل شيء.

في هذا السياق الوطني الطموح، جاء قرار مجلس الوزراء الموقّر بإقرار العودة إلى نظام الفصلين الدراسيين بدءًا من العام 1447/1448هـ، ليعبّر عن مرحلة جديدة من التوازن التعليمي، بعد تجربة استمرت ثلاث سنوات مع نظام الفصول الثلاثة.

هذا القرار لم يكن استجابة عاطفية، ولا ردة فعل بيروقراطية.
بل جاء بعد **دراسة شاملة**، شارك فيها صُنّاع الميدان التربوي أنفسهم: معلمون، قادة مدارس، متخصصون، طلاب، وأولياء أمور.
كلهم قالوا رأيهم، وشاركوا في صياغة ملامح التحوّل، في مشهد وطني نادر في مستوى الشفافية والشراكة.

نعم، تجربة الثلاثة فصول حققت مكتسبات نوعية.
لكن الوزارة لم تتعامل معها كمسلمات، بل باعتبارها **نقطة انطلاق لتقييم جاد وتحسين مستمر.**
وهنا يبرز السؤال المركزي:
هل جوهر جودة التعليم في عدد الفصول؟ أم في العناصر العميقة: كفاءة المعلم، تطوير المنهج، تمكين المدرسة، وتحفيز الطالب؟

 الوزارة أجابت عبر هذا القرار:
التحول إلى فصلين لا يعني تقليل عدد الأيام الدراسية، فقد **أُبقي على الحد الأدنى عند 180 يومًا سنويًّا**، وهو رقم استراتيجي يتوافق مع توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومع أنظمة دول G20، ويُعد من أهم مؤشرات الجدية في التعليم.

 هذا القرار هو إعادة ضبط للإيقاع، لا للزمن فقط، بل للمحتوى، والدور، والعلاقة بين المدرسة والمجتمع.
وهو يتسق مع استراتيجية وطنية واضحة، تسعى إلى تحقيق تعليم مرن، عميق، جاذب، ومتكيف مع التنوع الجغرافي والثقافي، دون أن يُخل بالثوابت.

 إننا اليوم أمام قرار جوهري، يبدو إداريًا في مظهره، لكنه تربوي في جوهره، وتنموي في أثره، واستراتيجي في توقيته.
قرار يُعيد تنظيم العام الدراسي... ليُعيد ترتيب أولوياتنا التربوية.

 ولهذا، فإن هذا المقال لا يكتفي بسرد الخبر، بل يُقدّم **قراءة تحليلية موسّعة**، تربط القرار بالسياق الوطني، وتُضيء أبعاده من خلال 18 محورًا شاملاً، تغطي الجوانب: التربوية، المجتمعية، الاقتصادية، التعليمية، المؤسسية، والسياسية.

 إنه قرار يخص المدرسة... لكنه يُعبّر عن عقل الدولة.
ويستحق أن نقرأه، لا من زاوية ما تم تغييره، بل من زاوية ما نريد أن نُحققه.

المحاور:

---

1 الرؤية أولاً: كيف غيّرت رؤية المملكة 2030 وجه التعليم؟

حين انطلقت رؤية المملكة 2030، لم تكن مجرد وثيقة طموحات، بل كانت إعلانًا عن ولادة مرحلة جديدة من التفكير الاستراتيجي في جميع القطاعات، وعلى رأسها التعليم.
لقد وضعت الرؤية التعليم في قلب التحول الوطني، لا باعتباره قطاعًا خدميًّا، بل بوصفه صانع المستقبل، ومهندس الاقتصاد المعرفي، ومصدر رأس المال البشري القادر على بناء الوطن واستدامة تطوره.

 رؤية 2030 نظرت إلى التعليم من منظور شمولي، يتجاوز مفهوم التلقين إلى مفهوم التمكين، ويتجاوز التركيز على الحفظ إلى الاستثمار في المهارات، ويتجاوز قياس التحصيل إلى بناء الشخصية والقدرة على التعلّم المستمر.

 لذلك، لم يكن مستغربًا أن يتفرع عن الرؤية برنامج استراتيجي كامل بعنوان **"برنامج تنمية القدرات البشرية"**، الذي جاء ليحول المدارس والجامعات من مؤسسات تقليدية إلى بيئات تعلم نشطة، مرنة، متطورة، متصلة بسوق العمل، ومتصالحة مع التقنية، ومحفزة على الإبداع.

 وقد شملت أولويات البرنامج – وفقًا للرؤية – عدة محاور مفصلية، منها:
- إعادة تصميم المناهج التعليمية وفق معايير عالمية
- رفع كفاءة المعلمين وتقديم التدريب المستمر لهم
- تعزيز الفهم العميق للمهارات المستقبلية واللغة والعلوم
- إرساء ثقافة التميز والتقويم المبني على الأداء
- تطوير البيئة المدرسية لتكون محفزة وآمنة وفعالة
- دعم التحول الرقمي وتوظيف التقنيات الحديثة في التعليم

 وفي ضوء هذا التوجه الشامل، بدأت وزارة التعليم سلسلة من القرارات الجريئة لإعادة هندسة النظام التعليمي، ومنها تطبيق نظام الفصول الثلاثة، ثم العودة إلى الفصلين بعد مراجعة دقيقة، مما يؤكد أن فلسفة التحول ليست جامدة، بل مرنة، تتغذى على التغذية الراجعة، وتنطلق من مصلحة المتعلم أولاً.

 إن التزام المملكة في رؤيتها بأن يكون التعليم متفوقًا عالميًّا بحلول 2030، انعكس على كل السياسات التعليمية، وعلى كافة مشاريع الوزارة، لتصبح جودة التعليم، واستدامة التعلم، ومخرجات الكفاءة، هي معايير النجاح الحقيقية.

 وهكذا، يمكننا القول باطمئنان:
إن رؤية 2030 لم تُضف على التعليم بعدًا استراتيجيًّا فحسب، بل جعلت منه بوصلة التغيير، ومختبر الإصلاح، وميدان صناعة المستقبل.

---

2 72 عامًا من التطوير: سيرة وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية

منذ أن تأسست وزارة المعارف عام 1373هـ، برؤية ثاقبة من الملك المؤسس عبدالعزيز آل سعود – طيّب الله ثراه – والتعليم في المملكة يشق طريقه بثبات من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التمكين، ثم إلى أفق التنافسية العالمية.
لقد مرّ التعليم في المملكة بتحولات كبرى، يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل مفصلية: التأسيس، التوسع، ثم التحول الاستراتيجي.

 في مرحلة التأسيس، كان الهدف هو **محو الأمية وبناء الحد الأدنى من البنية التحتية للتعليم**، فانتشرت المدارس في القرى والهجر، وتم إرسال البعثات للخارج، وتأسست أولى الإدارات المركزية.

 في مرحلة التوسع، التي بدأت مع الطفرة الاقتصادية، تسارع إنشاء المدارس والمعاهد والكليات، وتم تأسيس وزارة التعليم العالي، وتضاعف عدد المعلمين والمعلمات، وشهد التعليم العام والجامعي نموًا كبيرًا في الكم والانتشار.

 أما المرحلة الأهم، فهي ما بعد دمج وزارة التعليم العام والتعليم العالي عام 1436هـ، حيث أصبح التفكير مركزيًّا، والرؤية تكاملية، والسياسات منسجمة بين جميع المراحل التعليمية.
وجاء هذا الدمج تمهيدًا لدور الوزارة الجديد في ظل رؤية المملكة 2030، والتي أسندت للتعليم دورًا تنمويًّا محوريًّا، يتجاوز إعداد الشهادات إلى إعداد الإنسان المنتج والمواطن المساهم في اقتصاد وطني مزدهر.

 ومنذ ذلك الحين، انطلقت الوزارة في مشاريع تطويرية شاملة، منها:
- إطلاق نموذج الفصول الثلاثة كتجربة للتوسع الزمني
- تطوير المناهج وإعادة ترتيب التسلسل المفاهيمي
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في التعليم الأهلي والعالمي
- دعم التحول الرقمي من خلال منصة "مدرستي" وغيرها
- ترسيخ ثقافة التقويم التكويني ومهارات القرن الحادي والعشرين
- تمكين المدارس من صلاحيات أوسع وربطها بحوكمة الأداء

 واليوم، وبعد مرور أكثر من 72 عامًا على تأسيسها، باتت وزارة التعليم السعودية مؤسسة ذات طابع استراتيجي، تجمع بين الخبرة العميقة، والانفتاح على المستقبل، والمرونة في اتخاذ القرار.

 وهكذا، فإن فهمنا لقرار العودة إلى نظام الفصلين لا يكتمل دون إدراك هذه الرحلة المؤسسية، التي علّمتنا أن **التعليم ليس جامدًا، بل حيٌّ يتطور، وأن الوزارة ليست منفّذة فقط، بل صانعة قرار مدروس، ومهندسة تحول مدعوم بالخبرات والمشاركة المجتمعية.**

---

3 ما هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)؟ ولماذا تعتمد 180 يومًا دراسيًّا؟

حين تتحدث وزارة التعليم عن عدد أيام الدراسة وربطه بالمعايير العالمية، فإنها تشير تحديدًا إلى منظمة مرجعية تُعد من أبرز الجهات الدولية المعنية بتقييم جودة التعليم وتقدّم الدول في مؤشرات التنمية، وهي:

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

 تأسست المنظمة عام 1961، وتضم في عضويتها اليوم أكثر من 38 دولة، من بينها كبرى الدول المتقدمة اقتصاديًّا وتعليميًّا، مثل: الولايات المتحدة، كندا، اليابان، كوريا الجنوبية، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، ودول أوروبية وإسكندنافية.
وتهدف المنظمة إلى دعم سياسات اقتصادية وتعليمية تعزز **الاستدامة، والعدالة، وجودة الحياة، والتكافؤ في فرص التعلم والعمل**.

 ومن أبرز أدوات المنظمة في تقييم التعليم:
اختبار **PISA** الشهير، والذي يُقيس مهارات القراءة، والرياضيات، والعلوم لدى الطلاب في سن 15 عامًا، لتحديد قدرة النظم التعليمية على إعداد الطلبة للحياة والمستقبل.

 وضمن المعايير التي تتابعها المنظمة، يأتي معيار **عدد أيام الدراسة السنوية**، إذ خلصت الدراسات إلى أن الحد الأدنى الذي يحقق نتائج ملموسة في نواتج التعلم هو **180 يومًا دراسيًّا في العام**، باعتباره المدة التي توازن بين التراكم المعرفي، والتدريب المهاري، والاحتفاظ بالمعلومة.

 وتؤكد تقارير المنظمة أن التعليم الفعّال لا يقاس بعدد الساعات فقط، بل **بنوعية الوقت المدرسي**، ومدى ارتباطه بالتحصيل، والكفاءة التدريسية، والأنشطة اللاصفية، وبناء المهارات المتقدمة، لكن رغم ذلك، فإن تجاوز حد 180 يومًا يُعد مؤشرًا إيجابيًّا على قوة البنية الزمنية للتعليم في أي دولة.

 وبهذا المعنى، فإن قرار وزارة التعليم في السعودية بالحفاظ على 180 يومًا دراسيًّا – سواء في نظام الفصول الثلاثة أو الفصلين – ليس قرارًا عشوائيًّا، بل هو **خيار استراتيجي متّسق مع مؤشرات المنظمات الدولية، ويعكس توجهًا علميًّا واضحًا في ربط الزمن المدرسي بالمخرجات التعليمية**.

 إن منظمة OECD لا تُعد مرجعًا رقابيًّا فقط، بل شريكًا استراتيجيًّا في تحسين النظم التعليمية، ولهذا فإن استحضارها في الخطاب التعليمي السعودي يُبرز وعي الوزارة بأهمية التقييم الخارجي، والمقارنة المعيارية، والتوجه نحو العالمية بمعايير وطنية دقيقة.

---

4 كم يدرس الطالب في الدول المتقدمة؟ جدول عالمي لمقارنة عدد أيام الدراسة

حين نقارن أنفسنا بالدول المتقدمة في مجال التعليم، فإننا لا نسعى إلى محاكاة عمياء، بل إلى فهم المعايير التي صنعت الفارق لديهم، لنستلهم منها ما يلائم هويتنا التعليمية، ويخدم أبناءنا في المستقبل.
ومن بين هذه المعايير الحاسمة: **عدد الأيام الدراسية الفعلية التي يقضيها الطالب داخل الصف**، باعتبارها مؤشرًا على اتساق العملية التعليمية واستدامتها.

 تظهر البيانات الدولية أن معظم الدول ذات الأداء المرتفع في اختبارات PISA وغيرها من المؤشرات التعليمية تعتمد حدًّا أدنى يتراوح بين **180 إلى 200 يوم دراسي في السنة**، وهو ما يتجاوز المعدل العالمي الذي يتراوح بين 160 إلى 175 يومًا.

 إليك جدولاً موجزًا لأبرز الدول المتقدمة وعدد أيام الدراسة المعتمدة فيها:

الدولة	عدد أيام الدراسة السنوية
اليابان	210 يومًا
كوريا الجنوبية	200 يوم
الولايات المتحدة	180 يوم
كندا	185 يوم
فنلندا	190 يوم
ألمانيا	188 يوم
سنغافورة	190 يوم
فرنسا	180 يوم

الدولة	عدد أيام الدراسة السنوية
المملكة المتحدة	190 يوم

ويتّضح من الجدول أن الدول التي تقود مؤشرات التعليم عالميًّا – مثل اليابان، وسنغافورة، وفنلندا – لا تكتفي بزيادة عدد الأيام، بل توزّعها بشكل مدروس، بحيث تشمل التعلم النشط، والمشروعات التطبيقية، والتعلّم القائم على المشكلات، والأنشطة اللاصفية المنظمة.

هذه الدول لا تنظر إلى الإجازة الطويلة بوصفها راحة، بل كفجوة تعليمية يجب تنظيمها، ولهذا تعمد إلى توزيع الإجازات بشكل متوازن بين الفصول، وربط العطل بأنشطة إثرائية، ومعسكرات تدريبية، ودورات تطوير مهني، ليبقى الطالب على اتصال مستمر بالتعلّم.

ومن هنا نفهم لماذا شددت وزارة التعليم في السعودية على الإبقاء على **180 يومًا دراسيًّا** في قرار العودة إلى الفصلين، إذ لا يتعلق الأمر بشكل التقويم، بل **بمقدار الزمن التعليمي الصافي الذي يجب ألا ينقص، بل يُستثمر ويُنظم بشكل فعّال**.

إن التحدي الأكبر ليس في عدد الأيام فقط، بل في نوعيتها، والعدالة في توزيعها، وكفاءة استثمارها في بناء الشخصية المتعلّمة التي تنمو عامًا بعد عام.

---

5 تحولات التقويم الدراسي في السعودية: من نظام واحد إلى ثلاثة ثم العودة إلى فصلين

إن مسيرة التعليم في المملكة لم تكن جامدة أو ثابتة في بنيتها الزمنية، بل مرّت بتحولات مدروسة، تعكس اجتهاد الدولة في البحث عن النماذج الأكثر توافقًا مع واقعها، واحتياجات أبنائها، وتطلعاتها الوطنية.
ومن أبرز هذه التحولات: **تطور نظام التقويم الدراسي**، الذي شهد ثلاثة أنماط رئيسة خلال العقود الماضية.

أولاً: مرحلة النظام التقليدي – الفصلان الدراسيان (منذ التأسيس حتى عام 1443هـ)
كان النظام المعتمد هو الفصلين الدراسيين، بواقع يتراوح بين 150 إلى 160 يومًا دراسيًّا فعليًّا في المتوسط.
وقد تميزت هذه المرحلة بالثبات في التقويم، والتركيز على الإجازة الصيفية الطويلة، وقلة التوزيع المرحلي للأنشطة.

ثانيًا: نظام الفصول الدراسية الثلاثة (1443هـ – 1446هـ)
في ضوء رؤية 2030، تم إطلاق نظام الفصول الثلاثة كخطوة تطويرية، تهدف إلى زيادة عدد أيام الدراسة إلى الحد الأدنى العالمي **180 يومًا**، وتعزيز التفاعل المستمر بين الطالب والمحتوى.
تم توزيع الإجازات القصيرة بين الفصول، وتحقيق نوع من التوازن بين التعلم والراحة، مع إدخال مفاهيم جديدة في الأنشطة، ودمج التقويم التكويني بشكل أوسع.
وقد أثبتت هذه التجربة عدة مكتسبات، أهمها:

- تعويد الطالب على الاستمرارية والانضباط
- زيادة التفاعل بين المعلم والمتعلم
- تقليل الفاقد التعليمي الناجم عن الإجازات الطويلة

ثالثًا: العودة إلى نظام الفصلين (ابتداءً من العام 1447هـ)
بعد تقييم دقيق، ومشاركة مجتمعية واسعة، تقرر العودة إلى نظام الفصلين، مع الحفاظ على **الحد الأدنى من الأيام الدراسية (180 يومًا)**، وتوزيعها بطريقة أكثر مرونة وفعالية.
الهدف لم يكن الرجوع إلى الوراء، بل **الاستفادة من مكتسبات التجربة السابقة، وتطويرها ضمن نموذج أكثر ملاءمة للطالب والأسرة والمعلم، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والجغرافية.**

وهكذا، فإن **قرار العودة إلى الفصلين** لم يكن نقضًا للفصول الثلاثة، بل تطويرًا للزمن المدرسي، وتحقيقًا لتوازن دقيق بين **الاستدامة التعليمية، والمرونة الاجتماعية، والفعالية المؤسسية.**

إن هذا التحول يؤكد أن وزارة التعليم لا تنظر إلى النماذج بوصفها ثوابت، بل بوصفها أدوات قابلة للتعديل والتحسين، تُقاس بمدى تحقيقها للأثر الإيجابي على **التعلّم والمجتمع والاقتصاد الوطني**.

---

6 كم يومًا يدرس الطالب العربي؟ جدول مقارن للدول العربية

عند الحديث عن جودة التعليم وزمنه الفعلي، تبرز أهمية إجراء مقارنة موضوعية بين الدول العربية من حيث **عدد الأيام الدراسية السنوية**، ومدى ارتباط هذا العدد بنواتج التعلم، واستقرار العملية التعليمية، ومدى قدرتها على مجاراة التحولات العالمية.

من اللافت أن الدول العربية تختلف اختلافًا واسعًا في تنظيم تقاويمها الدراسية، ليس فقط من حيث عدد الأيام، بل من حيث **الفصول، وطبيعة الإجازات، وطول اليوم المدرسي، ونمط الأنشطة المصاحبة**.

إليك جدولاً توضيحيًّا لمتوسط عدد أيام الدراسة في بعض الدول العربية، وفق أحدث التقارير الوزارية وتقويمات التعليم الرسمية:

الدولة	عدد أيام الدراسة السنوية
السعودية	180 يومًا
الإمارات	188 يومًا
قطر	180 يومًا
الكويت	174 يومًا
البحرين	182 يومًا
سلطنة عُمان	180 يومًا
الأردن	200 يوم تقريبًا
مصر	180 يومًا
تونس	193 يومًا
الجزائر	190 يومًا
المغرب	186 يومًا
السودان	165 يومًا
العراق	160–170 يومًا
اليمن	أقل من 150 يومًا

يتّضح من الجدول أن **دول الخليج عمومًا تسعى إلى مواءمة تقاويمها مع المعايير العالمية**، رغم اختلاف ظروف الطقس، والمناسبات الدينية، والتحديات المناخية أو اللوجستية، في حين تعاني بعض الدول العربية الأخرى من تحديات سياسية أو اقتصادية تؤثر على انتظام العام الدراسي.

إن ما يميز التجربة السعودية في هذا السياق هو **الحرص على ربط قرار عدد الأيام بمعايير الجودة، وليس فقط بالامتثال الشكلي للتقويم**. فـ 180 يومًا في السعودية اليوم ليست مجرد رقم، بل هي **زمن تعلّمي مستثمر بدقة، مدعوم بالتقويم التكويني، والتحول الرقمي، ومراقبة الأداء التعليمي**.

كما أن استقرار الزمن المدرسي، وتثبيته ضمن الإطار الزمني المعتمد للأربعة أعوام القادمة، يبعث رسالة طمأنينة للمجتمع التربوي، ويعزز القدرة على التخطيط بعيد المدى، ويمنح الأسرة والمعلم والمدرسة القدرة على بناء برامج تعليمية متكاملة.

---

7 ما الفوائد التربوية والتعليمية من قرار العودة إلى الفصلين على الطالب؟

حين نتأمل قرار العودة إلى نظام الفصلين، فإن أول ما يتبادر إلى الأذهان هو سؤال محوري:
كيف سينعكس هذا التحول الزمني على الطالب ذاته؟ على تعلمه، ونفسيته، وتفاعله داخل المدرسة؟

إن الطالب هو **المستفيد الأول من استقرار البنية الزمنية للتعليم**، وقد أظهرت التجربة السابقة في الفصول الثلاثة أن زيادة عدد الأيام الدراسية وحدها لا تكفي، ما لم تكن مصحوبة بإيقاع تعليمي منضبط، وهيكلة زمنية واضحة، تسمح بالتوازن بين التعلم والراحة.

ومن أبرز الفوائد التربوية والتعليمية لعودة الفصلين على الطالب:

الاستقرار الذهني والمعرفي
حين يدرك الطالب أن العام الدراسي يتكون من فصلين طويلين، فإن ذلك يعزز استعداده النفسي، ويقلل من التشتت الناتج عن كثرة الفواصل الزمنية.

تنمية مهارات التركيز والإنجاز طويل المدى
الفصل الدراسي الأطول يتيح للطالب التدرج في فهم المفاهيم، والانتقال العميق بين المهارات، دون استعجال أو ضغط زمني.

انخفاض الضغط التقويمي
بدلاً من كثرة الاختبارات القصيرة والتقييمات المتفرقة، يعود الطالب إلى نمط تقويمي أكثر عمقًا، يوازن بين التكويني والختامي.

تعزيز المعنى التعليمي للمادة
يمنح الوقت الكافي لاستكشاف الترابط بين الموضوعات، وتحويل التعلم إلى تجربة ذات معنى، لا إلى حشو معلومات أو حفظ مجتزأ.

تحقيق التوازن النفسي والسلوكي
العودة إلى نمط مألوف لدى الطالب والأسرة يمنحه شعورًا بالطمأنينة، ويقلل من حدة المفاجآت التي قد تُربك استقراره الشخصي أو الأسري.

إتاحة زمن أوسع للمشروعات والتعلم النشط
تطويل زمن الفصل يعني إمكانية تنفيذ مشاريع تعليمية، وأنشطة تعاونية، وبحوث صفية تُسهم في بناء شخصية المتعلم.

استمرارية النمو الأكاديمي دون انقطاعات مُرهِقة
الإجازات المتكررة قد تُضعف الارتباط بالمحتوى، بينما يضمن الفصلان استمرارية التعلم، وتعزيز التراكم المعرفي والمهاري.

إن الهدف من هذا القرار ليس تقليص فرص التعلم، بل على العكس: **تحسين نوعية التعلّم من خلال إدارة الزمن بطريقة أكثر انسجامًا مع طبيعة الطالب، ونمط نموه، واستراتيجيات التدريس الحديثة.**

الطالب اليوم لا يحتاج إلى فصول أكثر… بل إلى **تعلم أعمق، زمنٍ أوضح، وعلاقاتٍ تعليمية أكثر استقرارًا وتحفيزًا.**

---

8 ما أثر القرار على الأسرة السعودية؟ التوازن الزمني والصحي والنفسي

في قلب كل قرار تعليمي مؤثر… تقف الأسرة.
فالبيت هو الحاضنة الأولى للطالب، وهو الشريك الخفي في كل إنجاز مدرسي، والبيئة التي تُترجم فيها السياسات التربوية إلى ممارسات يومية، وعادات دراسية، وأنماط حياة.

حين أُقِرَّ نظام الفصول الثلاثة، واجهت بعض الأسر تحديات في التكيّف مع التوزيع الجديد للزمن، خاصة من حيث ترتيب الإجازات، وتخطيط السفر، وتنظيم برامج الأبناء خلال فترات الانقطاع، وتوفير الاستعداد النفسي لكل عودة قصيرة للمدرسة.

أما الآن، ومع العودة إلى نظام الفصلين، فإن القرار لا يمس الطالب فقط، بل **يمتد أثره العميق إلى الأسرة كلها**. وإليك أبرز ملامح هذا الأثر:

وضوح الرؤية الزمنية السنوية للأسرة

يساعد استقرار التقويم الدراسي على تنظيم الجدول العائلي، والتخطيط المسبق للسفر، والمناسبات، والأنشطة الصيفية، دون مفاجآت متكررة أو انقطاعات متقاربة.

تقليل الأعباء النفسية على الوالدين والأبناء

الإجازات القصيرة المتكررة كانت تضع الأسرة في حالة دائمة من التأهب والتهيئة، مما أرهق البعض نفسيًّا وماديًّا، خاصة للأسر العاملة.

تعزيز الروتين الأسري المستقر

حين يستقر العام الدراسي ضمن فصلين طويلين، يمكن للأسرة بناء عادات منزلية تعليمية متدرجة، مثل أوقات المذاكرة، والقراءة، والتواصل اليومي مع الأبناء.

توفير أوقات أطول لبناء العلاقات العائلية

يُفسح التنظيم الجديد مجالاً لتوزيع الأوقات العائلية بشكل أكثر جودة، دون أن تتزاحم مع التقويم المدرسي المتقلب.

مساعدة الأسر في التوجيه الأكاديمي والمتابعة المستمرة

توزيع المنهج على فصلين يمنح الوالدين وقتًا أطول لمتابعة التحصيل الدراسي، والتدخل عند الحاجة، وتنظيم الدعم المنزلي والتربوي.

تناغم أفضل بين المدرسة والبيت

الاستقرار الزمني يعزّز الشراكة بين البيت والمدرسة في إدارة التعلم، وتقديم التغذية الراجعة، ومعالجة التحديات.

تقليل الهدر المالي

بعض الأسر كانت تتحمّل تكاليف إضافية للأنشطة والإجازات المفاجئة، بينما يسمح القرار الجديد بضبط الميزانية التربوية بشكل سنوي.

إن هذا القرار لا يُقاس فقط بعدد الأيام، بل بقدرته على **إعادة التوازن إلى حياة الأسرة، وترسيخ العلاقة التربوية الهادئة بين البيت والمدرسة، واستعادة الطمأنينة إلى أجندة الوالدين.**

فالمدرسة الفعّالة لا تنجح وحدها... بل تنجح حين يتنفس البيت معها إيقاعًا واحدًا، ويتكامل معها في صناعة مستقبل الطفل.

---

9 أثر القرار على المجتمع: من المواسم التعليمية إلى الأنشطة المجتمعية

حين يُعاد تشكيل التقويم الدراسي، لا يتأثر به المعلم والطالب فقط... بل يتأثر به نَسَق المجتمع بكامله.
فالمدرسة ليست كيانًا منفصلاً عن النسيج المجتمعي، بل هي مركز تفاعل، ومرآة لحيوية الأسرة، ورافعة تنموية في الحي، ومُحرّك لدورات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك، فإن العودة إلى نظام الفصلين لا تُقرأ فقط بوصفها تنظيمًا أكاديميًّا، بل تُقرأ كذلك باعتبارها **تحولاً في الإيقاع الاجتماعي العام، وعودة إلى مواسم تعليمية أكثر وضوحًا واستقرارًا.**

ومن أبرز آثار القرار على المجتمع:

استقرار الروزنامة الاجتماعية الموسمية

المناسبات المجتمعية، والفعاليات الموسمية، والبرامج العامة كانت تتأثر بتكرار الإجازات القصيرة في نظام الفصول الثلاثة. أما الآن، فقد بات بالإمكان مواءمة الفعاليات المجتمعية مع مواسم دراسية واضحة.

عودة "موسم الإجازة" كمجال حيوي للاستثمار المجتمعي

العودة إلى إجازة صيفية طويلة تعني عودة الحياة إلى النوادي الصيفية، والأنشطة التطوعية، والمخيمات الطلابية، والبرامج

المجتمعية الموسمية التي كانت تعاني من التشظي الزمني.

رفع كفاءة المبادرات الترفيهية والثقافية
أصبح بالإمكان تنظيم برامج مجتمعية موازية خلال العام الدراسي، دون أن تتداخل مع فواصل دراسية غير متوقعة.

مواءمة مع القطاع الخاص والأنشطة الاقتصادية
القطاع السياحي، ومراكز التدريب، والمنشآت الشبابية كانت بحاجة إلى وضوح التقويم الدراسي لتصميم برامجها الموسمية، وهو ما أصبح ممكنًا الآن مع الاستقرار السنوي المعتمد.

تعزيز دور المجتمع المدني
الجمعيات، والأندية، والمراكز الشبابية باتت قادرة على التخطيط بعيد المدى لأنشطتها المجتمعية، بالشراكة مع المدارس وأولياء الأمور.

التكامل مع مؤسسات الدولة في المواسم الخاصة (الحج – العمرة – الزيارة)
إتاحة المرونة لإدارات التعليم في مكة والمدينة والطائف وجدة، يتيح تكاملاً مؤسسيًّا مع مواسم الحج والزيارة، ويُسهم في تقديم خدمات مجتمعية نوعية.

إن القرار، بهذا المعنى، **يمتد ليُعيد نسج العلاقة بين الزمن المدرسي والزمن المجتمعي**، ويمنح المنظمات والمؤسسات الأهلية والتطوعية والاقتصادية **فرصة لتنظيم الجهود، واستثمار طاقات النشء، وتعظيم الأثر المجتمعي للتعليم**.

حين يعود التعليم إلى إيقاعه المنضبط... تنضبط معه حياة المجتمع.

العودة إلى الفصلين من زاوية المعلم: الراحة المهنية والتحفيز والإعداد

المعلم ليس منفذًا فقط للتقويم الدراسي، بل هو ركيزة بناءه، ومحور نجاحه، وبوصلته المهنية.
وحين نتحدث عن أي تغيير زمني في هيكلة العام الدراسي، فإن أول من يتأثر عمليًّا ونفسيًّا هو المعلم، الذي يخطط، ويُدرّس، ويُقوّم، ويُراعي فروق طلابه، ويستثمر وقته وجهده من أجل تعليم فعّال ومستدام.

لقد أدركت وزارة التعليم بوضوح أن المعلم **ليس موظفًا يَحتكِم إلى جدول عمل، بل هو قائد تربوي يحتاج إلى بيئة زمنية مستقرة، تُمكّنه من التخطيط العميق، وتقديم أفضل ما لديه**.

وإليك أبرز أبعاد قرار العودة إلى الفصلين من زاوية المعلم:

الحد من تشتّت الجهود الذهنية بين فصول متعددة
تقسيم السنة إلى ثلاثة فصول كان يتطلب إعادة الإعداد والتحضير والتقويم والتخطيط 3 مرات في العام، وهو ما شكّل ضغطًا إضافيًّا على المعلم.

تعزيز فرص التخطيط طويل المدى
الفصل الدراسي الأطول يتيح للمعلم بناء وحداته التعليمية بعمق، وربط المفاهيم، وتوزيع الأنشطة بشكل متدرج ومدروس.

تقليل الأعباء الورقية والإدارية
عدد أقل من الفصول يعني عددًا أقل من الاختبارات، والدرجات، والتقارير، والمتابعة، مما يقلل الضغط الإداري عن كاهل المعلم.

تحسين جودة التحضير والتقويم
عندما يعرف المعلم أن أمامه فصلاً طويلاً، فإن ذلك يمنحه أفقًا أفضل لإعداد استراتيجيات تدريس متنوعة، وأساليب تقويم أكثر تنوعًا وواقعية.

رفع الرضا المهني والنفسي
الاستقرار الزمني يسهم في تقليل الإرهاق المهني، وتعزيز الشعور بالسيطرة والتوازن، مما ينعكس على جودة الأداء داخل الصف.

إتاحة الفرصة لتنمية مهنية موجهة ومركزة
توزيع الفصول على مدار العام كان يُربك خطط التدريب المستمر، أما الآن فيمكن تنظيم برامج التطوير المهني وفق جدول أكثر وضوحًا.

فتح المجال للمشاركة المجتمعية والمبادرات التعليمية
اتساع الفصل الدراسي يسمح للمعلم بالمشاركة في أنشطة مجتمعية، أو مبادرات تعليمية خارج الصف، مما يعزز مكانته المهنية ودوره الاجتماعي.

باختصار، فإن القرار يُعيد للمعلم شيئًا من "الزمن التربوي" الذي افتقده في السابق.
زمن يُخطط فيه، ويُنجز، ويُبدع، دون أن تقطعه الإجازات، أو تُرهقه التكرارات الزمنية.

ومن هنا نفهم أن تحسين التعليم لا يكون فقط بتغيير المناهج… بل **بتحسين الإيقاع الزمني لحياة المعلّم نفسه**.

1️⃣1️⃣ القرار من زاوية الإدارة المدرسية: إعادة تنظيم الموارد والأنشطة

الإدارة المدرسية ليست مجرّد تنسيق إداري، بل هي **قلب المؤسسة التعليمية النابض**، ومركز توزيع الموارد، وتحقيق الأهداف التربوية، وتحفيز الكوادر، وبناء الجداول، وضبط الإيقاع المدرسي اليومي.

ومع كل تغيير في هيكل العام الدراسي، تجد الإدارة المدرسية نفسها أمام إعادة ترتيب دقيقة لكل التفاصيل:
الجداول، التوزيع الزمني، استثمار الطاقات، الأنشطة، الاختبارات، الصيانة، الميزانيات، وحتى التغذية المدرسية.

من هنا، فإن العودة إلى نظام الفصلين تُعد قرارًا نوعيًّا **يعيد التوازن إلى منظومة العمل داخل المدرسة**، ويفتح المجال لتحسين الأداء الإداري والتربوي على حد سواء.

ومن أبرز آثار القرار على الإدارة المدرسية:

استقرار الخطة التشغيلية للمدرسة
توزيع العام على فصلين يسهل وضع خطة سنوية واضحة، دون الحاجة لإعادة ترتيبها في كل فصل، كما كان في نظام الفصول الثلاثة.

تحسين توزيع المهام والموارد البشرية
الفصلان الطويلان يسمحان بجدولة المهام بين المعلمين والمرشدين والإداريين وفق رؤية شاملة، تعزز الكفاءة وتقلل الارتباك.

ضبط الإيقاع المالي واللوجستي
تكاليف التشغيل، والصيانة، والخدمات المساندة (مثل النقل والمقصف) تصبح أكثر قابلية للتخطيط والإدارة عندما يتحدد الإطار الزمني بدقة.

تعزيز جودة الأنشطة اللاصفية والمجتمعية
الأنشطة التربوية تحتاج إلى وقت، وتنظيم، وتسويق داخلي، وهو ما يكون أكثر واقعية في ظل فصلين مستقرين وواضحين.

تخفيف الضغط الإداري المرتبط بالتقويم
نظام الثلاثة فصول كان يفرض ضغطًا متكررًا في إعداد الجداول، وتوزيع المعلمين، وإنهاء الفصول، وبدء أخرى، مما يرهق الطواقم الإدارية.

مواءمة أفضل مع خطط التقييم الخارجي والتقويم المؤسسي
مع استقرار الفصول، يصبح بالإمكان توحيد أدوات قياس الأداء، وربطها برؤية المدرسة وأهدافها التحسينية السنوية.

تحقيق بيئة أكثر استقرارًا للطلبة والمعلمين
عندما تدار المدرسة على إيقاع واضح، ينتقل هذا الوضوح إلى جو الصف، وانضباط المعلمين، ورضا الطلاب، وتفاعل أولياء الأمور.

بهذا المعنى، لا يُعد القرار مجرد تقويم… بل **فرصة ذهبية للإدارة المدرسية كي تمارس دورها القيادي بفاعلية واستدامة، بعيدًا عن منطق الطوارئ والترقيع.**

إن إدارة المدرسة اليوم ليست فقط مسؤولة عن "تشغيل" الفصول… بل عن **تحويل كل يوم دراسي إلى فرصة حقيقية للتعلم والتنمية.**

1️⃣2️⃣ أبعاد القرار في الاقتصاد الوطني: الكفاءة التشغيلية والاستثمار في الوقت

قد يبدو للوهلة الأولى أن تقويم العام الدراسي شأنٌ تربويٌّ بحت، لكن نظرة أعمق تُبيّن أن **زمن التعليم هو أحد مكوّنات اقتصاد الدولة، وأداة محورية في ضبط الإيقاع الوطني للإنتاج والعمل والاستهلاك.**

فحين تعتمد الدولة تقويمًا سنويًّا مستقرًّا وواضحًا، فإنها في الحقيقة تُطلق إشارة انتظام إلى جميع القطاعات:
من الأسرة، إلى سوق العمل، إلى قطاعات الخدمات، والسياحة، واللوجستيات، وصولاً إلى الخطط الاستراتيجية الوطنية الكبرى.

ومن أبرز أبعاد قرار العودة إلى الفصلين على الاقتصاد الوطني:

رفع الكفاءة التشغيلية للمؤسسات التربوية
الفصلان يتيحان تخطيطًا ماليًّا وإداريًّا أكثر استقرارًا، ويقللان من النفقات الناتجة عن التغيير المتكرر في الجداول والبرامج والتقويمات.

تعزيز استثمار الوقت في التعليم الفعّال
كل دقيقة في المدرسة لها تكلفة وفرصة. والفصلان يُسهمان في توجيه الزمن نحو جودة التعلّم بدلاً من الاستهلاك الإداري والتكرار الزمني.

تحسين تكامل الجدولة بين التعليم وسوق العمل
يتاح لأولياء الأمور (وهم جزء من القوى العاملة) التنبؤ بإجازات أبنائهم، مما ينعكس على تنظيم الإجازات السنوية في القطاعات الأخرى، وتقليل الفاقد الإنتاجي.

دعم الاقتصاد السياحي والموسمي
وضوح الإجازة الصيفية يُسهم في تنظيم البرامج السياحية، والمهرجانات، والأنشطة الصيفية، ويمنح الأسر فرصة التخطيط المسبق، مما يدعم الدورة الاقتصادية.

مواءمة مع المواسم الدينية والاقتصادية الكبرى
التقويم الموحد يُسهم في تنظيم الجهد الوطني في مواسم مثل الحج، والعمرة، والعيد، ويُعزز التكامل بين المؤسسات التعليمية والخدمية.

تقليل الهدر الناتج عن تكرار الإعداد والتخطيط المؤسسي
ثلاثة فصول تعني ثلاث دورات تشغيل كاملة في السنة، مما يتطلب موارد مالية وبشرية أكبر… والعودة إلى الفصلين تُعيد التوازن وتقلل الاستنزاف.

توجيه السياسات التدريبية والمهنية خارج زمن الدراسة

القطاعات التي تقدم برامج تدريبية يمكنها الآن جدولة برامجها الصيفية بدقة، مما يعزز تنمية القدرات دون التعارض مع أوقات الدراسة.

 القرار إذن **لا يعيد فقط توزيع أيام المدرسة… بل يُعيد صياغة العلاقة بين التعليم والتنمية، وبين الزمن والتخطيط، وبين الطالب والمستقبل.**

 حين يُدار التقويم الدراسي برؤية اقتصادية متكاملة، تصبح المدرسة **ليست فقط مصنعًا للمعرفة، بل رافعة استراتيجية للتنمية الوطنية الشاملة.**

---

13 أهمية إشراك المعلمين والأسرة في القرار التربوي: نحو شراكة مسؤولة

في المجتمعات المتقدمة، لم تعد السياسات التعليمية تُبنى خلف المكاتب المغلقة، بل باتت تُصاغ بالتشاور، وتُراجع بالملاحظة، وتُفعّل بالشراكة.

 لأن التعليم ليس فقط مهمة الدولة… بل هو **مسؤولية مجتمعية متكاملة**، تبدأ من المدرسة، وتمر بالأسرة، وتُبنى بجهود المعلمين، وتُؤثر في كل بيت.

 ومن هذا المنطلق، جاءت **خطوة وزارة التعليم في إشراك الميدان التربوي وأولياء الأمور في تقييم نماذج الفصول الدراسية**، والتفكير بصوتٍ عالٍ مع المعنيين قبل إصدار قرار التحول إلى فصلين دراسيين.

 لماذا يُعد هذا التحوّل في آلية صناعة القرار خطوة مفصلية؟ الجواب في النقاط التالية:

 المعلّم هو الخبير الحقيقي بالميدان
فهو من يلمس أثر النظام الدراسي يومًا بيوم، ويعيش مع الطلاب، ويُقيّم تطورهم، ويُعايش التحديات… وإشراكه في اتخاذ القرار ليس تفضّلاً، بل ضرورة منهجية.

 الأسرة شريك تربوي أصيل
ولي الأمر يُخطط لحياة أبنائه وفق التقويم الدراسي. وحين يُؤخذ رأيه، ويُستمع لصوته، فإنه يشعر بالانتماء والمشاركة في بناء مستقبل وطنه.

 صناعة القرار التربوي لم تعد مقتصرة على النخب
بل أصبحت عملية حوار وطني، تعتمد على البيانات، والتجارب الميدانية، والانطباعات الواقعية، والتقويم العلمي الرصين.

 تعزيز ثقة المجتمع في مؤسساته التعليمية
عندما يرى المواطن أن صوته مسموع، ورأيه مقدّر، وأن القرارات تصدر بناءً على تقييم مشترك… تزداد الثقة والالتزام والرضا العام.

 دعم تنفيذ القرار ونجاحه في الميدان
كلما شارك المعنيون في صياغة القرار، زاد التزامهم بتنفيذه، وسهُل تقبّله، وقلّت مقاومة التغيير.

 تحقيق العدالة التربوية في ظل تنوع البيئات التعليمية
فأصوات المعلمين وأولياء الأمور في المدن والقرى والمناطق الخاصة (كمكة والمدينة) تسهم في تفصيل السياسات بما يناسب الواقع، لا بما يُظن أنه الواقع.

 بهذا المعنى، فإن القرار لم يكن فقط قرارًا إداريًّا… بل كان ممارسة عملية لمبدأ "المشاركة المجتمعية"، وعودة حقيقية لصوت المعلّم وصوت الأسرة في قلب صناعة التعليم.

وهكذا، تُبنى الأنظمة التي تستمر… حين يشعر كل مواطن أن التعليم يُدار معه لا عنه.

---

14 تحية وفاء: تثمين دعم خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين ومجلس الوزراء

في تاريخ الأمم، تُصنع التحولات الكبرى حين تضع القيادة التعليم في قلب مشروعها الوطني.
وهذا ما فعلته قيادة المملكة العربية السعودية، حين جعلت من **الاستثمار في الإنسان محورًا محوريًّا في رؤية المملكة 2030، ومن التعليم نقطة الانطلاق نحو المستقبل**.

وحين يصدر قرار استراتيجيٌّ بهذا المستوى من مجلس الوزراء، مدعومًا بالرؤية الحازمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، والرؤية الطموحة المتجددة من ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان – حفظهما الله – فإننا لا نتحدث عن تغيير في الفصول… بل عن **رسالة وطنية عميقة تقول: "نحن نؤمن بالمدرسة، ونراهن على المعلم، ونستثمر في الطالب."**

وهنا تتجلّى أهمية الدعم القيادي للقرار التربوي في صور عدّة:

دعم القرار بالرؤية لا فقط بالموافقة
فالقيادة لا تُصادق فقط على ما يُرفع إليها، بل تُوجه وتُقيّم وتحرص على مواءمة كل قرار مع مستهدفات الوطن الكبرى.

حضور التعليم في صدارة الأولويات الوطنية
القرارات التعليمية تُناقش في مجلس الوزراء، وتُتابع من أعلى سلطة في الدولة، وتُموّل بسخاء… وهذه رسالة ضمنية أن التعليم ليس هامشًا، بل عمقًا استراتيجيًّا.

تحفيز المنظومة التعليمية على التحول المؤسسي والحوكمة
عندما تدفع القيادة نحو إصلاح زمني في بنية التقويم، فهي تدفع ضمنًا إلى إصلاحات في طرق التدريس، ومناهج التعليم، وبنية المدرسة، ونموذج الكفاءة.

تعزيز الاستقرار التشريعي في المنظومة
الإبقاء على الإطار الزمني للسنوات الأربع القادمة يعكس توجهًا استراتيجيًّا لا آنِيًّا، ما يمنح الجميع فرصة للتخطيط بعيد المدى.

تجسيد مبدأ "التعليم خيار استراتيجي" لا شعار إعلامي
فالدعم لم يعد مجرّد كلمات، بل قرارات عليا، وتمويل، وتكامل بين الجهات، وشراكات، واستماع لصوت الميدان.

لهذا، فإن واجبنا – كمعلمين وأسر ومواطنين – أن نُعبّر عن امتناننا لهذه القيادة التي **تضع أبناءنا في قلب مشروعها، وتفتح أمامهم أبواب الحلم، وتُحسن إدارة الزمن من أجل أن نصنع معًا مستقبلاً أعظم**.

شكرًا لخادم الحرمين الشريفين، وشكرًا لسمو ولي العهد، وشكرًا لمجلس الوزراء…
فأنتم منحتم التعليم توقيتًا جديدًا، وفرصة جديدة، وعهدًا جديدًا.

---

15 الشكر لوزارة التعليم: قيادة علمية لتطوير مستدام

حين يتحول القرار التربوي من رد فعل إلى رؤية، ومن إجراء إداري إلى سياسة وطنية، ندرك أن وراء ذلك جهازًا يقوده **عقل علمي، وفريق مؤسسي، وخبرة ميدانية متراكمة**.

هذا ما نراه في وزارة التعليم السعودية، التي لم تكتف بإدارة التعليم بوصفه خدمة، بل **قادت تحوّله إلى مشروع تنموي، ومنظومة وطنية للتفوق والابتكار**.

 قرار العودة إلى الفصلين الدراسيين لم يكن ارتجالاً، ولا تراجعًا، بل **ثمرة لقراءة علمية دقيقة، شارك فيها الخبراء، والقيادات، والمعلمون، وأولياء الأمور، واحتكمت إلى البيانات والتقويم، لا إلى الانطباعات أو الضغوط**.

 وإليك أبرز ملامح الأداء الوزاري الذي يستحق الثناء والتقدير:

 المنهجية العلمية في اتخاذ القرار
تم تحليل أثر النظام الثلاثي، ودراسة الممارسات العالمية، وتقييم الأداء التعليمي والتشغيلي قبل حسم القرار.

 مأسسة المشاركة المجتمعية
لم يكن صوت الأسرة أو المعلم صوتًا هامشيًّا، بل كان جزءًا من آلية اتخاذ القرار، وهذا يحسب للوزارة كمنهجية لا كمجاملة.

 الشفافية والتواصل الفعّال
تم توضيح أسباب القرار بلغة علمية، وربطه بالرؤية الوطنية، والبرامج التحولية، وإتاحة المعلومة للمجتمع بكاملها.

 الاهتمام بجودة التعليم لا بكمّ الفصول
القرار أعاد التوازن إلى زمن التعليم، دون المساس بعدد أيام الدراسة (180 يومًا)، مما يُظهر حرص الوزارة على تحقيق الجودة ضمن الزمن المتاح.

 تمكين المدارس وتفويض المناطق
القرار لم يكن مركزيًّا بالكامل، بل حافظ على خصوصية المناطق ذات الطابع الموسمي، ومنحها صلاحيات مرنة وفق ظروفها.

 تفعيل مستهدفات رؤية المملكة 2030 وبرنامج تنمية القدرات البشرية
كل تفصيلة في القرار جاءت ضمن سياق رؤية التحول، وليس خارجها، مما يعكس الانسجام بين التعليم كقطاع، والرؤية كإطار وطني.

 إن هذا المستوى من النضج المؤسسي يستحق أن يُحتذى…
وزارة التعليم اليوم لم تعد مجرد جهة تنفيذ، بل **مركز قيادة معرفي، يُوجّه التعليم نحو المستقبل، ويُرسّخ السياسات لا مجرد الإجراءات**.

 شكرًا لكل قيادة في وزارة التعليم…
شكرًا للفرق التحليلية، واللجان التربوية، ومراكز اتخاذ القرار…
أنتم تصيغون مستقبل الوطن من مقاعد الدراسة.

1️⃣6️⃣ شكرًا أيها المعلمون: أنتم قلب المدرسة النابض وروح التغيير

إذا أردنا أن نلخّص التعليم في كلمة واحدة… فهي "المعلم".

وإذا أردنا أن نعرّف المستقبل… فليس هناك أدق من قولنا: "ما يفعله المعلم اليوم، يُغيّر وجه الغد."

 قرار العودة إلى الفصلين الدراسيين لم يكن فقط قرارًا تنظيميًّا… بل هو **رسالة تقدير عملية لدور المعلم، وإعادة تموضع لديناميكية المدرسة حول راحتك، وفعالية عطائك، وعمق أثرك**.

 لأن المعلم ليس موظفًا في جدول… بل هو **منظومة فكرية وعاطفية وتربوية تتقاطع فيها المعرفة، والتوجيه، والرعاية، والإلهام**.

 ولعل من أبرز ما يمكن قوله في هذا السياق:

الفصول الثلاثة أتعبت المعلّم أكثر مما أفادت الطالب

تقطيع العام الدراسي أرهق الإعداد، وكثّف الضغط الزمني، وأضعف فرصة التدرج التربوي، وحرم المعلم من الاستقرار البنائي في المحتوى والعلاقة الصفية.

العودة إلى الفصلين تُعيد للمعلم زمنه التربوي الحقيقي

زمن أطول للتخطيط، زمن أهدأ للتنفيذ، زمن أوسع للتقييم، وزمن أعمق لبناء العلاقة التربوية.

القرار يمنح المعلم فرصة لاستعادة لياقته الفكرية والوجدانية

خارج ضغط التتابع السريع للفصول، وخارج دوامة البدء المتكرر، يعود المعلم ليكون "مُربّيًا" لا فقط "مُدرّسًا".

رسالة دعم ضمنية: نثق بك... ونراهن عليك

كل قرار يعود بالزمن التربوي إلى توازن حقيقي، هو دعم مباشر لدور المعلم، وإقرار بمكانته المحورية.

إتاحة وقت أفضل للتطوير المهني الذاتي والجماعي

حين يكون العام موزعًا على فصلين، يمكن للمعلم أن يُدرّب نفسه، ويشارك في مجتمعات تعلّم، ويطوّر أساليبه دون أن يُسابق الوقت.

استقرار الجدول يمنح استقرارًا نفسيًّا للمعلّم

والاستقرار النفسي هو أساس الإبداع التربوي، والانضباط المهني، والتأثير العاطفي في نفوس المتعلمين.

لهذا كله، فإننا اليوم نقولها علنًا...

"شكرًا أيها المعلم، لأنك صبرت حين تغيّر النظام...

وأبدعت رغم تعدد الفصول...

وواصلت الرسالة حين اختلف الإيقاع...

واليوم نعيد التوازن، لأنك تستحقه."

---

17 شكرًا أيها الآباء والأمهات: شراكتكم تصنع فارقًا في مستقبل الوطن

في كل صباح، حين تُوقظ ابنك ليلبس زيه المدرسي...

وفي كل مساء، حين تراجع معه درسه، أو تُخفف عنه تعب يومه...

أنت لا تؤدي دورًا منزليًّا فحسب...

بل تؤدي أقدس أدوار الوطن: **رعاية النشء، وغرس القيم، وبناء المستقبل.**

في ظل التحولات التعليمية المتسارعة، أثبتت الأسرة السعودية أنها **شريك واعٍ، ومشارك فاعل، ومراقب نبيل لمسيرة التعليم.**

وقرار العودة إلى نظام الفصلين الدراسيين لم يكن ليمضي بثقة وهدوء لولا **صوت الأسر، ورؤيتها الواقعية، وملاحظاتها الحكيمة.**

وإليك كيف شكّلت الأسرة هذا الفارق العظيم:

الأسرة عاشت آثار النظام الثلاثي بكل تفاصيله

تنظيم الإجازات، التهيئة النفسية، ترتيب الأوقات، مصاريف المواصلات، والإرهاق الزمني والعاطفي...

كلها عناصر تُدركها الأسرة بعمق، وتسهم في تقييمها بدقة.

كثير من الأسر طالبت بوضوح بعودة الفصلين

وتفاعلت مع استبيانات الوزارة، وقدّمت ملاحظاتها بإيجابية…
فأصبحت شريكًا في صناعة القرار، لا متلقيًا فقط.

استقرار النظام يُريح الأسرة نفسيًّا وماديًّا
عندما يُعلن التقويم بوضوح لأربع سنوات قادمة، تستطيع الأسر التخطيط المسبق لحياتها، وجدولة سفرها، وتنظيم ميزانيتها.

القرار يُعيد للأسرة جزءًا من زمنها الضائع مع الأبناء
إجازة أطول تعني حوارًا أطول، ونشاطًا مشتركًا، واستثمارًا تربويًّا في القيم والسلوكيات.

التقدير للأسرة هو تقدير غير مباشر للطالب نفسه
فالطالب ابن هذا البيت، وإذا أُكرمت بيئته، واحتُرمت خصوصيته الزمنية، نما متوازنًا، وأبدع في تحصيله.

لهذا كله، نقولها بصدق…
"شكرًا أيها الآباء والأمهات، أنتم لستم جمهور التعليم…
أنتم شركاؤه، وحرّاسه، ورافعة استقراره."

الخاتمة: قرار الفصلين… بين رؤية تصنع التحول، وشراكة تُنجح التنفيذ

حين تتأمل هذا القرار المصيري بالعودة إلى نظام الفصلين الدراسيين، تدرك أنه لم يكن مجرد تعديل تقويمي، بل كان **تجسيدًا حيًّا لعقل استراتيجي يقود التحول، ويُعيد هندسة التعليم بما يحقق جودة المحتوى، واتساق الإيقاع، وراحة الأطراف المعنية.**

فقرار بهذا الحجم، جاء في توقيت ناضج، مدعوم بالبيانات، ومرتبط بمشاركة المجتمع، ومُنسجم مع روح رؤية المملكة 2030، لا يمكن النظر إليه إلا بوصفه **نموذجًا تطبيقيًّا لحوكمة القرار التربوي، وتجسيدًا لمبدأ التقييم والتحسين المستمر.**

لقد بُني القرار على ثلاثة أعمدة مترابطة:

1. **العقل المؤسسي** الذي تقوده وزارة التعليم، وفق تحليل علمي للتجربة السابقة ومقارنة عالمية دقيقة.
2. **الدعم القيادي الرشيد** من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد ومجلس الوزراء، الذي أعطى التعليم صوته السيادي.
3. **الشراكة المجتمعية الواعية** بين المعلمين، وأولياء الأمور، والمختصين، الذين شكّلوا رأيًا عامًا ناضجًا ومُقنعًا.

العودة إلى نظام الفصلين ليست عودة إلى الوراء، بل هي تقدم إلى الأمام نحو **زمنٍ دراسي أكثر انسجامًا مع الخصوصية السعودية، ومعايير التعليم الدولي، واحتياجات الطالب النفسية والتربوية.**

ومع ثبات الإطار الزمني لأربع سنوات قادمة، واستمرار الصلاحيات للمناطق الموسمية، وتنوع الأنظمة التعليمية في المدارس والجامعات…
نحن أمام مشهد تعليمي سعودي جديد، **يجمع بين مركزية الرؤية، ومرونة التنفيذ، وتكامل الأدوار.**

وختامًا…
إذا كانت المدرسة هي مصنع المستقبل، فإن قراراتها هي التي تُحدد جودة الإنتاج.
وها نحن اليوم، نعود بفصلين، ونمضي بعقل الدولة، وننهض بهمّة المعلم، وننتصر بصوت الأسرة…
لنبني معًا جيلاً متزنًا، متفوقًا، سعوديًّا عالميًّا.

كاتب المقال:

د. محمد العامري
مدرب وخبير استشاري

يسعدني أن يُعاد نشر هذا المقال أو الاستفادة منه في التدريب والتعليم والاستشارات، ما دام يُنسب إلى مصدره ويحافظ على منهجيته.